

كلمة دولة الرئيس العماد ميشال عون

في ذكرى السابع من آب

نحتفل اليوم بذكرى السابع من آب، ربما لأن حملة التوقيف بهذا التاريخ طاولت القيادات التنفيذية في الحركات السيادية ولربما أيضاً لأنها تجاوزت بطبيعتها نوعاً وكمّاً وأهدافاً سابقتها من الحملات، فحفاظاً على ذاكرتنا الجماعية لا يجب أن ننسى السوابح الأخرى من كل شهور السنوات الممتدة منذ عام ١٩٩٠ ولغاية اليوم والتي مارست خلالها السلطة الاعتداء على المواطنين ترهيباً وسجناً وتعذيباً، فتجاوز عددهم في التيار الوطني وحده الخمسة آلاف.

في كل مرة كنا نقاد إلى السجون كان يستطيع الجلّادون فيها النيل من أجسادنا ولكن أحداً لم يستطع ترويع نفوسنا وقهرنا، لقد قيدوا أقدامنا ومنعوا عنا حرية الحركة ولكنهم عجزوا عن تقييد عقولنا وحرية تفكيرنا. لقد عصبوا عيوننا وحجبوا بصرنا، فقويت بصيرتنا وزادت رؤيتنا، ولم يفلح أحد في ترويعنا أو ثنيّا عن المطالبة بحقوقنا الوطنية المستباحة. إن حريتنا وكرامتنا قيم من ذاتنا، تستطيع القوة أن تنتزع منا الحياة ولكن لا يمكنها أن تنتزع منا الحرية والكرامة.

في عام ١٩٤٨ صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفيه بشرى للعالم أجمع بتحرير الإنسان من الخوف والحاجة، والكل يعلم بأنه كان للبنان شرف المساهمة في وضع هذه الشرعة بواسطة ممثله الدكتور شارل مالك، وبعد نصف قرن ونيف يتنكر الحكم لريادة الوطن الصغير في تطبيق أهم ما أنجزه العالم ويصبح نقيضاً لشرعة حقوق الإنسان، فبدلاً من إقامة دولة القانون التي تحمي المواطن وتحفظ حقوقه المادية والمعنوية تقوم دولة التعسف التي تعتدي عليه وتسلبه حقوقه، دولة تتنافس رؤوسها على ترهيب المواطنين وإفقارهم وتتكامل أعمالهم في توافق مطلق لاستعباد الناس بالخوف والحاجة. وزراء يتقاذفون بالتهم ويصطنعون الأزمات ولكن دون مواقف تنسجم مع مسؤولية ما يقولون أو ما يعلنون، وما شهدناه من مناظر وما سمعناه من مزايدات بعد السابع من آب يوضح كم هي هزيلة روح المسؤولية في الحكم، وكم هي قوية شهية السلطة لدى الطاقم الحاكم، وكم هي خصبة مخيلة المتعلقين بالكراسي الحكومية المخلّعة، وبدلاً من الاستقالة من الوزارة، نراهم يتضامنون عملياً مع من ادعوا الخلاف معهم ويبقون في مواقعهم، محافظين على ثنائية الحكم المتمثلة براعي الأجهزة التي ترهب النفوس وبرئيس الحكومة الذي يمارس سياسة الإفقار وكلاهما ينعم بحماية الاحتلال الذي يقود الوطن إلى الزوال. وزراء يستنكرون أعمال بعضهم البعض، وكم يشبهون أولئك المهرجين الذين

يؤدون أدواراً للترفيه عن الجمهور في التمثيليات الهزلية مع الفارق بأن ما يفعله هؤلاء ليس تمثيلاً بل واقعاً مأسوياً، يدفع بشعب كامل نحو اليأس والاستسلام والهجرة.

ومع انحسار موجة الاعتداء الجسدي أحياناً، تتفاقم موجة الاعتداء الفكري والمعنوي، فتستبيح السلطة لنفسها حرية الاتهام والتضليل وتمنع وسائل الإعلام من نشر ما يخالف رأيها، وتفرض حدوداً للكلام، يحجب عن المواطنين معرفة حقائق الأوضاع القائمة في الحياة العامة، وهذا ما فعلته مؤخراً بمنعها الكلام عن الاقتصاد المنهار وعن العلاقات غير المتكافئة مع سوريا، وفي الوقت ذاته تطلق العنان لكل أدواتها للترويج لشائعات مغرضة ولأخبار كاذبة بما في ذلك محاكمة النوايا، ثم تتماذى في التغاضي عن أي موقفٍ طائفي يخدم مآربها حتى لو شمل تهديد الكيان اللبناني، وتكبر المفارقة عندما تزداد الجرائم البربرية، فيغيب وزير الداخلية عن تهديد حاملي السلاح ليبرز وزير الإعلام ويمعن في تهديد محطات التلفزة والصحافة الحرة، وكأن الأقلام هي التي تصنع الجريمة وبنادق العصابات المسلحة هي مصدر الأمن والطمأنينة. بهذا التصرف تذكرنا السلطة بمآثرها عندما أصدرت عفواً عن مهربي المخدرات وأفرغت السجون لتضع فيها الطلاب المطالبين باحترام حقوق الإنسان. والإسهال الإعلامي الذي أصاب الدولة وازلامها أظهر للملأ الجهل الكامل لقضية الوطن تاريخاً وحاضراً، وكذلك للشرائع الدولية والضوابط المنبثقة عنها في التعاطي الدولي، والأكثر ضرراً في هذه الظلمة الفكرية هو ذلك الإصرار من قبل العملاء على استبدال المفاهيم الصحيحة بمفاهيم خاطئة من خلال الترهيب والتخوين. من هذا المنطلق يجب التذكير بمجموعة من الوقائع والقوانين والمواقف التي تتعلق بقضيتنا وبممارستنا، فنعلن الحقائق دون تهيبٍ و بصوتٍ عالٍ وبوجه الجميع، فلا يجوز أن يتحكم بعد اليوم الكلام الغوغائي بالخطاب السياسي، كما لا يجوز أن نربي أجيالنا على الخطأ أو الخضوع لرغبة عميل أو مشيئة محتل.

في موضوع السيادة بدأنا نسمع منذ مدة بالسيادة المشتركة أو بمزيد من السيادة وعن انتفاء الاستقلال في دول كثيرة من العالم، ويواكب هذا الكلام بحملات تجريحٍ ينطبق على فاعليها القول المأثور " الإناء ينضح بما فيه " ولكن ما يهمنا من هذا الكلام ليس التجريح إنما التضليل الذي يحويه لما يمكن أن يرسخ من نماذج وهمية في ذهن غير المطلعين. فالسيادة في أي بلد من بلدان العالم تترجم عملياً بتطبيق القوانين المحلية بواسطة القوى الوطنية الشرعية الخاضعة لسلطة الدولة وعلى مسؤولية الحكم الوطني، ونموذج السيادة المشتركة ابتكار لتبرير ما لا يبرر، والتهرب من المسؤولية الوطنية ومحاولة احتواء بالتلاعب على معاني الكلمات، والسيادة

هي ملك الشعب اللبناني يוכלها إلى السلطة الحاكمة فلا يحق لها أن تتنازل عنها لأحد، ولذلك كل تعديل على ممارستها يجب أن يخضع لاستفتاء شعبي. وبدعة البدع أن يعتبر العملاء بأن استقلال لبنان عداوة لسوريا وكأنهم لم يفهموا يوماً بأن التحالف لا يتم إلا بين مستقلين قرارهم حر، وأن التبعية لا تقود إلا إلى العبودية، ومن بعدها إلى الحقد والعداية والثورة. لذلك نحن لسنا مع التبعية والحقد والعداية بل مع السيادة والاستقلال والصداقة، ما زالت يدنا ممدودة فمن يشأ يضافحنا و يشاركنا الصداقة، ومن يرفض يتحمل وحده مسؤولية عدائته بكل مفاعيلها ونتائجها. والنقطة الثانية التي تستهوي المزايدات والتي يتوجب إيضاحها هي التعاطي مع دول الخارج بشكل عشوائي دون التمييز بين التعاطي الواجب والمحق وبين الخاطئ المتواطئ الذي يعرض سلامة الوطن وسلامة مجتمعه للخطر، ولكن قبل اللوج في هذا الموضوع نذكر ببعض النقاط المفصلية في تاريخ الأزمة اللبنانية. إن النفوذ الأمريكي في المنطقة والعالم قائم بذاته وبقوة الدولة العظمى الوحيدة، وليس نحن من يستحضره، كما أن الرئيس الأمريكي كلينتون هو الذي توسط رئيس وزراء إسرائيل أهودا باراك ووزير خارجية سوريا فاروق الشرع في صورة تذكارية ولم نكن من الحاضرين. كما أن مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة جوزف سيسكو هو الذي أقر التفاهم بين سوريا وإسرائيل والذي بموجبه سمحت إسرائيل بدخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ ، ولم نكن من الحاضرين. وفي أيلول عام ١٩٨٨ تمت محادثات بين وفد أمريكي يرأسه ريشارد مورفي والحكم السوري تم خلالها التوافق على قضايا شرق أوسطية ومنها وضع لبنان تحت الوصاية السورية وتعيين رئيس الجمهورية ، ولم نكن من الحاضرين. وفي عام ١٩٨٩ عندما تعرّبت القضية اللبنانية وجاء قرار اللجنة الثلاثية موافقاً لمصلحة السيادة اللبنانية هرع جامس بيكر إلى العربية السعودية، فتغير رئيس اللجنة وتغير القرار و لم نكن من الحاضرين. قبضت سوريا إكمال احتلال لبنان ثمناً لتغطيتها السياسية لحرب الخليج ولمشاركتها الرمزية فيها. و لما فرضت العقوبات على العراق كانت سوريا حاضرة ولم نكن من الحاضرين.

فعندما كانت السياسة الأمريكية تقوم على التنازل عن مقومات الوطن اللبناني، لصالح سوريا، كانت الولايات المتحدة تحظى بتأييد جميع العملاء، ووجدنا أنفسنا منفردين في مواجهتها، وتحملنا جميع أنواع الأخطار والنتائج وما زلنا، ولم نسمع معترضاً واحداً على هذه السياسة من الذين يستشرسون اليوم في الهجوم عليها وعلى الذين يؤيدون مشروع قانون يحدد سياسة أمريكية ضاغطة، لتحرير لبنان من الاحتلال السوري وإعادة السيادة المفقودة إلى شعبه،

والقرار الحر المسؤول إلى مؤسساته التي أفرغت من معانيها حتى غدت دميّ تحركها مصادر الأجهزة المجهولة. وبالرغم من الدعم الأمريكي لسوريا في لبنان لا يجب أن ننسى بأنها مصنفة أمريكياً كدولة إرهابية منذ عام ١٩٧٨، وأن العقوبات الاقتصادية قد فرضت بحقها منذ ذلك الحين ولم تكن عند فرضها من الحاضرين. أيها السيدات والسادة إلى جانب النقاط التي أبرزناها، هناك قرارات دولية تشكل أساساً لحل المشاكل الشرق أوسطية، وقد تواكبت كل مشكلة بقرار، فكان لحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ القرار ٢٤٢ وكان لحرب تشرين عام ١٩٧٣ القرار ٣٣٨ وكان لاحتلال الشريط الحدودي في جنوب لبنان القراران ٤٢٥ و ٤٢٦ وفي العام ١٩٨٢ كان القرار ٥٢٠ الذي يدعو إلى خروج جميع القوى التي تصارعت على الأراضي اللبنانية كما يدعو إلى احترام السيادة اللبنانية الواجب فرضها بواسطة القوى الشرعية اللبنانية. ونحن اليوم لا نراهن على الولايات المتحدة ضد سوريا كما يدعي بعضهم، وإنما نطالب المجتمع الدولي وعلى رأسه أمريكا بالعودة إلى القرار ٥٢٠ بعد أن تبين عقم السياسة الثنائية التي انتهجتها مع سوريا، وهذه مطالبة سليمة كما المطالبة بتطبيق القرار ٢٤٢ في الجولان، لأن سوريا تتاور ولا تحاور وتعمل لديمومتها في لبنان ومن حقنا و واجبنا أن نقوم بهذا الجهد، كما من حقنا على العرب أن يكونوا إلى جانبنا ويعملوا على نصره قضيتنا، فنحن لسنا فريقاً كما البعض، يستقوي بمال دولة أو بسلاحها يشهره بوجه فريق وطني يعمل لسيادة واستقلال وطنه وجمع شمل شعبه. والكونغرس الأمريكي الذي أقر منذ عام ١٩٩٠ سبع توصيات يطالب بها إدارته العمل على سحب القوات السورية من لبنان كان من الطبيعي أن يتابع سياسته ويرفع إلزاميتها تجاه إدارته بجعل التوصية قانوناً، وهذا شأن داخلي يحدد سياسة أمريكا مع سوريا ولبنان، والشعب الأمريكي وحده مع ممثليه يستطيع التأثير في إقراره أو عدمه، ففي ظل الديمقراطية الأمريكية المفتوحة للجميع والمنفتحة على الجميع يستطيع من يشاء أن يساهم في تكوين القناعات التي تؤيد أو ترفض هذا القانون.

وعندما يرتفع صوت في الولايات المتحدة ليعيد إلى لبنان مقومات وجوده فلا يجوز إلا أن نكون من الحاضرين في الوقت الذي يخشى فيه الكثيرون من تفكك الدول والكيانات نرى في مشروع القانون ضماناً لوحدة لبنان، إذ ينص على ذلك كما يلي: " أن إعادة السيادة الكاملة إلى لبنان واستقلاله السياسي على كامل أراضيه، مصلحة أمنية قومية للولايات المتحدة. واليوم قبل الغد، جميعنا مدعو إلى صحو سريعة ندرأ بها ما يتهددنا من أخطار وذلك بالالتفاف حول سياسة وطنية استقلالية، تبعدنا عن الدخول في سياسات إقليمية خادعة، تستهوي البعض بشعارات

صحيحة ولكن بمحتوى خاطئ. وأخيراً نؤكد أننا في كل مرة ندخل السجن، نخرج منه أشد تصميماً وأقوى إرادة وأكثر استعداداً لمتابعة المسيرة مهما صعبت، وبالمناسبة نتوجه بفكرنا الآن إلى سجن رومية ونقول لموقوفي السابع من آب الذين ما زالوا يعانون فيه بأننا معهم، وهم في قلبنا وضميرنا، كما نتضامن مع كل موقف سياسي ومع كل مساجين القضاء الاستثنائي والانتقائي والوقائي. وختاماً أشكركم جميعاً لحضوركم ومشاركتكم بإحياء هذه الذكرى آملاً لقاءكم على أرض الوطن الحرة تحت سماء حرة.

عشتم وعاش لبنان

٢٠٠٢/٨/٧